البديل
تصدر عن الهيئة الإعلامية المستقلة لدعم الثورة السورية
العـدد (٣٣) ٢٠١٢/٤/٢٢ | حرية ★ عدالة ★ مواطنة | www.al-badeel.net 22/4/2012

عبد الرزاق طلاس مع وفد المراقبين في حمص

حمص تتنفس هواء الهدوء الحذر بوجود المراقبين الدوليين
السوريون مصممون على الانتصار بـ٨٢١ مظاهرة

شهدت مدينة حمص يوم السبت الماضي هدوءاً غير مسبوق منذ أن بدأ القصف عليها قبل أشهر. وقال ناشطون من أحياء المدينة أنها شهدت «هدوءا وتوقفا للقصف في ظل انقطاع تام للكهرباء والاتصالات». مرجّحين ارتباط هذا التطور بزيارة المراقبين الدوليين الذين تفقدوا احياء حمص.وقال الناشط هادي العبد اللّه إن ممثلين عن سكان الأحياء المعارضة أبلغوا البعثة ان القصف سيستأنف فور مغادرتهم، وبث ناشطون لقطات فيديو أظهرت إطلاق القوات الموالية للنظام النار باتجاه المراقبين الدوليين لمنعهم من تفقد حي البياضة. وقام الجيش الحر بتأمين الحماية لهم وإخراجهم من منطقة إطلاق النار.

وكانت عموم البلاد قد شهدت في جمعة «سننتصر ويهزم الأسد» أكبر عدد من المظاهرات منذ بدء الثورة، حيث بلغ عددها ٨٢١ تظاهرة، وكان اكثرها في محافظة إدلب، وسقط خلال الأسبوع الماضي ٢٩٤ شهيداً غالبيتهم في حمص وإدلب. وكان قد عثر في حمص يوم الخميس الماضي على أكثر من ١٠٠ جثة في المشفى العسكري، وتم دفنها في مقبرة الفردوس، حيث أشارت تقارير سابقة إلى وجود عمليات تعذيب ممنهجة داخل المشفى شارك فيها أطباء موالون للنظام. وأفادت لجان التنسيق المحلية أن أكثر من ٣٠٠ جثة ما زالت مفقودة حتى اللحظة.

وفي دمشق، ذكرت تقارير أنه سُمع دوي انفجار قوي في مطار المزة العسكري، وان القوات النظامية أغلقت الطريق المؤدي الى دمشق من جانب مطار المزة في ظل استنفار امني، واعتلاء القناصة أسطح المباني المجاورة.

وفي محافظة درعا، اقتحمت القوات الموالية للنظام مدينة الكرك الشرقي بـ٢٠ دبابة ومدرعة، وعدد من مدافع الشيلكا، وأكثر من ٧٠ باص محملة بالقوات الامنية وميليشيا «الشبيحة»، والتي بدأت بالقصف العشوائي.

من جهة أخرى، كان مجلس الأمن الدولي قد تبنى بالإجماع يوم السبت الماضي قراراً ينص على إرسال ٣٠٠ مراقب الى سوريا، لمراقبة وقف اطلاق النار في مؤشّر على إجماع الدول الحليفة والمعارضة للنظام السوري على خطة «الفرصة الأخيرة» للمبعوث الأممي العربي كوفي أنان، ونص القرار على وجوب انتشار المراقبين العسكريين غير المسلحين «سريعا» و«لفترة اولية تمتد ٩٠ يوما». وطُلب من الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون أن يحدد أولا ما اذا كان «تعزيز» وقف النار يتيح هذا الانتشار. وأشار القرار الى ان وقف العنف من جانب الحكومة والمعارضة «غير كامل بشكل واضح».

المعارضة وخطة عنان

تطرح ملابسات الوضع السوري المعقد أمام خطة المبعوث الأممي العربي المزدوج كوفي عنان الكثير من الأسئلة المتعلقة بنجاحها، والأهم من ذلك أنها تطرح الإشكالات التي يمكن أن تنجم عن عدم نجاح الخطة، أي تصاعد الأمور على الأرض في ظل حالة الاستعصاء بين قوى الثورة وبين النظام، حيث تترسخ يوميا وقائع جديدة، وبعضها يدفع إلى تحسس المخاطر المستقبلية.

ثمة من يقول بين قوى المعارضة أن خطة عنان هي فرصة لإحراج النظام دولياً، والاستفادة مما يمكن أن تقدمه هذه الخطة من وضع يسمح بعودة الثورة إلى سلميتها، وزج قوى جديدة داخل الحراك الثوري، وتحديداً الفئات التي كانت تسمى بالصامتة، والتي أدركت أن رحيل النظام بات في حكم المؤكد اليوم أو غداً، هناك من يقول أن خطة عنان ليس أمامها أية فرصة للنجاح، وذلك قياساً إلى تجربة الثورة مع بروتوكول الجامعة العربية، وهو ما يعني إعطاء مهلة جديدة للنظام، وإراقة المزيد من الدماء، وسقوط المزيد من الشهداء.

وجهتا النظر المطروحتان من قبل قوى المعارضة لا تبتعدان عن الصواب، فالعودة إلى السلمية أمر من شأنه أن يقلل من مخاطر التسلح على المدى المستقبلي، ومن شأنه أن يرسخ البعد المدني في الثورة، وأن يقيم إجماعاً وطنياً، وهو إجماع وطني سيكون مهما من أجل سوريا المستقبل، كما أن التخوف من عدم التزام النظام هو أمر في محله تماماً، فما من أحد يمتلك ذرة عقل يمكن أن يقتنع أن النظام سيلتزم بأية خطة تؤدي إلى إسقاطه، وهو ما أثبتته الخروقات التي قام بها منذ اللحظات الأولى لبدء سريان مفعول الخطة.

لكن من جهة أخرى، لا تبدو المشكلة في صواب أو عدم صواب وجهة نظر أي من طرفي المعارضة السورية، وإنما في قدرة كلّ منهما على تحويل موقفه من الخطة إلى وقائع، أي أن الطرف الأول لا يستطيع أن يحشد موقفاً دولياً جامعاً يدفع النظام إلى الالتزام بخطة عنان، وتحديداً روسيا التي باتت راعيته، والطرف الآخر الذي تحدث مراراً وتكراراً عن أهمية التدخل الخارجي ما زال غير قادر على إحداث إجماع حول هذا التدخل، وحسم الأمور.

خطة عنان لا تبدو في المشهد السوري سوى نقطة في بحر التعقيدات الموجودة، لكنها تطرح وأكثر من أي وقت مضى ضرورة التنسيق بين طرفي المعارضة، ليس على قاعدة التوحد لأن مقوماته لا تبدو قائمة، وإنما على قاعدة الاتفاق على حد أدنى من الثوابت التي من شأنها أن تسد الباب أمام هبوب رياح المخاطر، وعلى حماية الثورة والوطن مهما كان مآل خطة عنان، أو غيرها من الخيارات.

ملاذ البحري

يستغلون ظروف المهجرين ويتربحون من مأساتهم

«تجار الأزمات» يعاملون المنكوبين بوصفهم «غنائم حرب»

دمشق وريفها – البديل

استغل الانتهازيون الفراغ الأمني الذي خلفه النظام في البلاد لتحقيق مصالحهم المادية، ومآربهم الشخصية، ولو على حساب دماء الضحايا والعائلات المنكوبة التي نزحت إلى المناطق الهادئة، فقد اتخذوا من النازحين سوقاً كبيراً لتصريف بضائعهم، فيما انتهز بعض التجار المتحالفين مع النظام في حلب ودمشق تدفق النازحين لرفع أسعار المواد الغذائية والعقارات.

الثورة السورية كشفت عن العديد من الأمراض الاجتماعية الكامنة لدى بعض الأفراد والفئات الذين لم تتح فرصة للتعرف عليهم سابقاً.

بعض التجار السوريين الذين يعملون في البلدان الخليجية استغلوا تدهور الوضع الأمني والهبوط الصاروخي لقيمة الليرة السورية من أجل إرسال أدوات كهربائية إلى الداخل بأسعار باهظة الثمن من دون إبداء أي اعتبار لما يتعرض له الشعب من القمع والقتل والتشريد، وينتقد أبو صلاح الذي يملك محل بيع مولدات كهربائية في سوق الكهرباء بدمشق جشع أولئك التجار، ويقول: «تعاقدت مع تاجر سوري يعمل في الإمارات العربية المتحدة لإرسال بعض مولدات التيار الكهرباء، إلا أنني تفاجأت بأنه خالف بنود العقد بحجة ارتفاع الدولار وزيادة الطلب عليه». ويقول أبو صلاح الذي خسر أكثر من أربعة ملايين ليرة: «لم يكن أمامي خيار إلا القبول، لا سيما أنني أخذت السلفة من عدة متاجر في المناطق المنكوبة، وأجبرت على الشراء بسعر خمسة آلاف ليرة لكل مولدة صينية الصنع بعدما كانت تباع سابقاً بألفي ليرة».

بيد أن يد الاستغلال حسب ما يقول بعض النشطاء طالَ حتى الذين فروا من نيران الأسد نحو المناطق المستقرة نسبياً، فوجد بعض التجار وأصحاب العقارات الفرصة مناسبة لهم كي يرفعوا الأسعار، كما يمتنع بعض التجار عن التعامل مع القادمين من مناطق الثورة، مثل إدلب وحماة وحمص.

ويشتكي خليل وهو نازح من مدينة حمص مع عائلته من التجار المتحالفين مع النظام بعدما قصد حي سيف الدولة بحلب: «لعنة النظام لا تزال تلاحقنا، وهذه المرة من خلال جشع التجار الذين استغلوا وضع النازحين وعملوا على رفع أسعار البيوت.. دفعت ١٥ ألف ليرة مقابل استئجار شقة صغيرة الحجم».

ويضيف: :المشكلة أن رحلة العثور على الشقة بحد ذاتها كانت أصعب من مغادرتي حمص والوصول إلى حلب».

وفي ريف دمشق، وتحديداً في دير عطية التي نزحت إليها حوالي نزحت إليها ستة آلاف عائلة، قام أحمد دعبول المعروف بـ«أبو سليم» بعرض خدماته لإيواء النازحين في دور الأيتام، وبعض من ممتلكاته العقارية الخاصة من الشقق والفيلات، لكن السكان المحليين يشككون بنوايا أبو سليم ويعتبرونه من الممولين لحملة النظام العسكرية والأمنية ضد الثوار، وما المساعدات التي يقدمها إلا خدمة للنظام، وحول هذا الأمر قال أيمن وهو ناشط من سكان مدينة قارة القريبة من دير عطية: « أبو سليم يحاول الضغط على العائلات بطريقة غير مباشرة من خلال تقديم خدمات لهم مقابل عدم الإدلاء بشهاداتهم إلى لجان حقوق الإنسان على جرائم النظام، فضلاً عن تقديم دعاية مهمة للإعلام الرسمي بأن النظام وأعوانه من التجار هم من يحمون النازحين، ويمدون لهم يد العون والمساعدة، وأن الجماعات المسلحة هي من تهجر السكان من مناطقهم».

وفي السياق نفسه، أقدمت شريحة في كل من دمشق وحلب على التعامل مع الضحايا والمنكوبين على أنهم بمثابة غنائم حرب، ويحق لهم تزويج الفتيات والنساء المنكوبات من دون احترام لحرمة الضحايا والتقيد بالمفاهيم الشرقية المعروفة في إجراءات طقوس الزواج، حيث قال أحد المراقبين لحركة النزوح داخل دمشق وأريافها وفضل عدم الكشف عن هويته: بعد أن تشردت الكثير من العائلات الحمصية، واغلب أفرادها من النساء، نتيجة قصف وظلم وإجرام نظام الأسد، يدّعي البعض، بحجّة أنّه يريد حماية بعضهن، أنّه لابدّ من كتب كتابه عليهنّ، وهكذا سيكون بإمكانه تقديم المساعدة لهن. وهذا مما لاشكّ فيه انحطاط وسفالة. فتقديم المساعدة لا يشترط الزواج، وهذا أكل لحم الأخ حيّاً».

ويضيف» مما لا شك فيه أن القادمون ينحدرون من سلالة الأبطال والذين فقدوا الكثير من الضحايا سيما أن دائرة الإجرام لا تستثني أحداً، فقد يكون أيّ منّا في محلّهم غداً، وهم يضحّون من أجل عظمة سورية وحريتها، فلماذا هذا الخبث والإجرام تحت غطاء تقديم المساعدة الإنسانيّة».

وتابع: « هؤلاء ليسوا غنائمَ حرب كما يرى البعض ،بل إنهم ضحايا، وللضحايا حرمتهم واحترامهم وتقديرهم وحقوقهم علينا، ويجب أن تتوقف تلك الدعوات التي تدعو إلى الزواج من الفتيات وبعض النساء المغتصبات بحجة مساعدتهن وسترهن».

ومن قصص الاستغلال والانتهازية أيضاً تعرض الآثار السورية إلى جريمة في الخفاء، عبر انتهاز بعض الجماعات التي جندتها أجهزة المخابرات لنهب تراث البلد، وتنشط هذه التجارة في المناطق الحدودية وخاصة بين تركيا وسورية، وحسب روايات بعض الأهالي في المناطق المتاخمة للحدود التركية فإن العصابات المدنية المرتبطة مع أجهز ة الأمن تقود هذه التجارة.

بعيداً عن توجهاتها السياسية وخلافاتها

المعارضة تبحث في الأردن شكل الدولة والمواطنة وحقوق الأقليات

البحر الميت – البديل:

تحت خيمة الدعوة التي وجهها معهد القدس للدراسات السياسية في الأردن اجتمع حوالي ٦٠ معارضاً من داخل سوريا وخارجها في ورشة عمل تحت عنوان «المواطنة والدولة المدنية الديمقراطية»، وشاركت في الورشة أسماء بارزة في المعارضة السورية، ومعظمهم ينتمي إلى كتل رئيسية في المعارضة، مثل المجلس الوطني، وهيئة التنسيق، ، وائتلاف القوى العلمانية الديمقراطية، وتيار بناء الدولة، وجماعة الأخوان المسلمين، وكانت الورشة التي أقيمت في فندق ماريوت على البحر الأحمر يومي ١٨ و١٩ من الشهر الجاري فرصة للنقاش والحوار بين مختلف التيارات، خاصة وأن الدعوة لم تأت بصيغة مؤتمر للمعارضة السورية، ما جعل النقاشات داخل الجلسات أو على هامشها تتسم بالكثير من الهدوء و العقلانية، وهو الأمر الذي افتقدته لقاءات المعارضة السابقة.

ركزت محاور الورشة التي أقيمت على مدار يومين على محاور مختلفة، ومنها ما يتصل بطبيعة النظام السياسي الذي تطمح إليه قوى المعارضة بعد سقوط النظام، ومفهوم المواطنة، وعلاقة الدين بالدولة، وحقوق الأفراد والجماعات في سورية المستقبل، وغيرها من المحاور، وقد بدا واضحاً أن بعض العناوين كانت أكثر استقطاباً من غيرها، ومنها حقوق الأكراد، وماهية الدولة، وموقع المرأة في الدستور.

المعارض البارز ميشيل كيلو قال خلال إحدى الجلسات:»خافوا الله يا جماعة.. هل تريدون أن تسلخوا جلد الدب قبل اصطياده»، وكان يرمي كيلو إلى عدم جدوى أي نقاش حول المستقبل السياسي لسوريا قبل سقوط النظام، وعبّر عن سخطه من أخطاء المعارضة التي فتحت وما زالت الباب أمام الكثير من المخاطر، وتحدث عما أسماه بيع الوهم من قبل بعض أطراف المعارضة للسوريين، ورأى أنه أسهم في وصول الأمور إلى ما وصلت إليه، وتحديداً على المستوى الإنساني.

وفي مجال الحديث عن شكل الدولة المنشودة مستقبلاً بدا واضحاً أن هناك حالة خلافية حول مفهوم الدولة المدنية، وقد رأى البعض أن هذا المفهوم ليس له أي معنى على المستوى السياسي، وقد طرح حازم نهار مفهوم الدولة المحايدة أو الحيادية التي تكون على مسافة متساوية من جميع القوى السياسية، والتي يجب أن تكون ضامنة للحياة الديمقراطية في البلاد، ورأى أنه من المفيد أن تمر سوريا بعد سقوط النظام بمرحلة انتقالية تتبلور فيها الحياة السياسية.

وحول المسألة نفسها تحدث بشير سعدي مسؤول العلاقات العامة في الحزب الأثوري الديمقراطي، وقال: إن الدولة العلمانية هي الشكل الأفضل سياسيا لسوريا، وذلك بالنظر إلى عوامل عدة، ومن أهمها وجود تنوع كبير في سوريا، من حيث الأقليات القومية والدينية، وهي – أي الدولة العمانية– بفصلها الدين عن السياسة تؤسس لممارسة سياسية تصب في مصلحة الجميع، وتكون قادرة على الأخذ بشرعة حقوق الإنسان العالمية، من دون أن يعني ذلك التناقض مع الحالة الإيمانية للإنسان السوري.

أما على صدر الدين البيانوني المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا فقال : لقد أصدرنا وثيقة العهد الوطني، وهي تحدد موقفنا من شكل الدولة، ونحن نرى أن الدولة المدنية التعددية الديمقراطية من شأنها أن تحقق ممارسة سياسية متساوية للجميع، كما أننا طرحنا موقفنا من القضايا المتعلقة بحقوق الأفراد والجماعات في سوريا على قاعدة المساواة بينها.

وبشأن القضية الكردية قال الدكتور عبد الباسط سيدا إن الاضطهاد الذي عانى منه الأكراد في سوريا كان مزدوجا، فهم قد شاركوا السوريين معاناتهم، بالإضافة إلى معاناة خاصة تتعلق بالتمييز الممنهج ضدهم من قبل النظام، ورأى أنه من الضروري أن تزال المخاوف بين جميع السوريين في المرحلة المقبلة، وان يكون هناك عمل على تنمية المناطق الكردية، الاعتراف الدستوري بالهوية القومية.

وإلى ذلك، فقد صرح حسام ميرو المنسق العام لائتلاف القوى العلمانية الديمقراطية السورية بأن هذه الورشة أكدت بما شهدته من نقاشات على ضرورة انفتاح مختلف قوى المعارضة على بعضها البعض، وعدم التمترس وراء مواقف سياسية مسبقة، وقال: إن الثورة فرصة مهمة للانتقال إلى الدولة الوطنية الديمقراطية، لكن كثرة المخاطر تجعل قلق البعض مشروعا، خاصة إزاء حالة التسلح التي فرضتها ظروف الثورة.

وتابع ميرو: على المعارضة أن تكون على مستوى اللحظة التاريخية، وعلى مستوى المخاطر الموجودة، وعدم السماح بتفكك الدولة، خاصة وأن المجتمع الدولي ما زال دون المسؤولية الملقاة على عاتقه على الرغم من كل ما حدث ويحدث في سوريا.

انتقل من إصلاح الهواتف إلى توثيق المجازر

الشهيد رامي السيد : هذه آخر رسالة لي ولن يسامحكم أحد

وحدها كاميرات الناشطين هي التي منعت النظام حتى الآن من تنفيذ مجزرة شاملة بحق الثوار في سوريا على غرار ما فعله في حماة عام ١٩٨٢. وأصبح المواطنون الذين تطوعوا في مجال نقل الحقيقة، غالباً عبر كاميرات هواتفهم ونادراً عبر كاميرات تجارية، إلى أهداف عاجلة لآلة القتل التي يعاقب بها النظام شعبه. وباتت أهمية وتأثير الكاميرا على الثورة في سوريا بمثابة رايات الجيوش في المعارك القديمة، لذا فإن نظاماً يعتمد الجريمة للبقاء في الحكم ليس مستغرباً منه اللجوء إلى انتقاء أهدافه أحياناً وقتلهم، ومنهم الزميل المصور رامي السيد الذي استشهد في ٢١ شباط من العام الجاري في مدينة حمص.

وباستثناء بعض المعلومات العائلية التي تتصل بحياته الشخصية فإن الشهيد رامي السيد ترك خلفه مكتبة من مقاطع الفيديو التي يمكن للمرء ان يتعرف من خلالها على خيوط شخصيته، تلك الخيوط التي أنهكت النظام إعلامياً طيلة أشهر، ونزعت عنه ملابسه، فالمقاطع التي صورها الشهيد كانت دائماً من الأحداث التي تصنف بـ«السبق الصحفي»، فهو لاحق بكاميرته خطوط سقوط القذائف على حمص، وتحديداً على حي بابا عمر الذي استشهد فيه، وقد كانت كاميرا الشهيد رامي بحق كاميرا توثيق المجازر، فحيثما كانت القذائف والصواريخ تتساقط كان يتواجد رامي بكاميرته.

والشهيد رامي من مواليد عام ١٩٨٥، وهو أب لطفلة اسمها مريم، عمرها الآن ٢٠ شهراً، و في ٢١ آذار الماضي وهو عيد الأم كان قد مضى شهر على رحيله، وفي تلك المناسبة كانت أمه قد خاطبته في رسالة بعبارة: «يا أسمراني».

وتشير معلومات من المقربين منه إلى أنه كان يعمل في إصلاح الهواتف المحمولة، وذلك قبل أن يتفرغ لتصوير الثورة، وتوثيقها بدءا من شهر أيار ٢٠١١ حتى أنه لُقب بـ«عين الثورة».

آخر فيديو قام بتصويره كان في ٢١ شباط من العام الجاري ، ووثق خلاله مجزة جديدة ارتكبها النظام، وظهرت فيها جثث مشوهة في سيارة بين يدي الطبيب الميداني محمد الذي قام بعد أقل من ساعة بمحاولة إنقاذ الشهيد رامي في المستشفى الميداني، حيث كان قد أصيب مساء الثلاثاء ٢١-٢-٢٠١٢ عندما كان يقوم بايصال عائلة الى المشفى الميداني في بابا عمرو، وأصيبت السيارة بقذيفة صاروخية، و لم يستشهد رامي على الفور، بل بعد أن نزف لمدة ثلاث ساعات لعدم توفر العلاج.

قبيل استشهاده قال الشهيد: «بابا عمرو تتعرض الآن لإبادة جماعية، لا تقولوا لي قلوبنا معكم، أعرف هذا، نريد حملات في الداخل والخارج، نريد تظاهرات أمام كل السفارات وفي كل مكان، بعد ساعة من الآن لن يكون هناك ما يسمى بابا عمرو، وأعتقد أن هذه آخر رسالة لي، ولن يسامحكم أحد»..

إنه الشعب يا غبي !

استعاد مصطلح الشعب عافيته في الفضاء العربي ، واسترد جوهره الحقيقي بوصفه مجموع الأفراد الأحرار المشكلين للأمة, والذين يشكل نمط تعاطيهم وشكل استجاباتهم مع الأشياء والحوادث ، إضافة إلى طرق تصريف حياتهم ومسالكهم اليومية ، ثقافة الأمة وحضارتها ، وهو الشعب الذي اكتشفت أدبيات الأنوار التي تقول بأنه صاحب السيادة والقرار والقدرات، ولا يعرف المستحيل، ولا يرضى بغير الخلود بديلا.

في سورية ، كان النظام الأمني ينظر إلى الشعب بوصفه شيئاً لا لزوم له، ولطالما تكفلت الأجهزة الأمنية بتوضيبه وتجهيزه ، وكان أن اخترعت الممارسات الأمنية في سورية نوعين من الشعب « شعب فوقاني» ، وهو جموع المرتبطين بالسلطة والمتعاونين معها ، وهم بطبيعة الحال مناضلون وممانعون وشرفاء ، وشعب «تحتاني « يتشكل من بقية الجموع المشكوك دائماً في انتمائها ووطنيتها، ويجب أن يتعرض أفرادها أو يعرضوا على الدوام لأنواع من الاختبارات التي لا يمكن أن يتجاوزها أشخاص يحملون شيئاً من الكرامة الإنسانية .

والحال أن الثورة في سورية ، لم تبدأ يوم الخامس عشر من آذار، تلك كانت مرحلة الانتقال إلى حالة جديدة ، قد تكون حالة فارقة في تعبيراتها الحركية، وأكثر جلاءً ووضوحاً، وهي نتيجة لحالة المران التي مارسها الشعب في المناطق التي يأنف نظام الأمن في دمشق الاطلاع عليها، ولعل من يقرأ البيان الأول لأهل درعا بعد أيام قليلة من حراكهم الثوري سيكتشف أن بنوده شكلت جوهر وخلاصة أهداف السوريين وآمالهم.

غير أن النظام لم يستطع سوى إعادة إنتاج ذاته الحقيقية عبر دورة عنف رهيبة وعشوائية، اعتقد أنها كانت كافية وتفيض عن إمكانية الشعب على الصمود، فهي ساحته وملعبه ويعرف كيف يدير معركته على مقتضاها وفي إطارها ، فكان أن تكثف العنف وزاد ضراوة كلما أيقن النظام أن الأمور مختلفة، وأن الرياح لا تسير على وفق أشرعته، وعندما التقط الفكرة كان قد تجرد من كل وسائل إدارة الأزمات سوى العنف العاري ببشاعته وخطورة استحقاقاته .

نقول للنظام: «إنه الشعب يا غبي».. هو نفسه من ينتج المناخات والظروف ويهيئها لا قوة الحكام وسطوتهم. صحيح أن البعث والنظام الأمني لم يكن منتجاً شعبياً بقدر ما كان نتيجة مناخات الفوضى التي سادت سوريا إبان صراعات العسكر الهوجاء ، والتي كانت تحمل بذرة صراع طائفي في المستويات العليا، لكن الرد الشعبي عليها كان محاصرة بذرة الفتنة، وعدم السماح لها بالانتشار في الفضاء السوري.

إنه الشعب يا غبي ، والذي رغم كل الممارسات القمعية من اعتقالات طالت عشرات الألاف وقتل الآلاف، يعرف كيف ينتج قيادات بديلة للميدان، ويعرف على الرغم من الحصار الخانق المديد كيف يختار شوارع للحراك والتظاهر، ورغم هول المأساة وحجمها يعرف كيف ينشد أغاني الثورة ويطير صداها في كل الأفاق.

غازي دحمان

أشواق العودة إلى الوطن في جداريات أطفال المخيّم

ليست المخيمات مكاناً طبيعياً للحياة، فاسم «المخيم» يدل على مكان إيواء مؤقت، محدد بظروف معينة تنتهي مع انتفاء السبب، وهي في الحالة السورية سقوط نظام بشار الأسد. لكن طول الاقامة يدفع بساكنيها إلى ترك أثر ما يدل على طول إقامتهم. وهي حالة معتادة في ظروف السجن أيضاً. في مخيم «بوينويوغن» للاجئين السوريين بإقليم هاتاي في تركيا، تحوّلت الخيم إلى مكان مثالي للفن، حيث اختار أطفال نزحوا مع من تبقى من عائلاتهم إلى الرسم للتعبير عن معاناتهم وطموحاتهم، والتي تبرز ظهور نوع فنّي جديد يردف الثورة، يمكن ان نطلق عليه «جداريات المخيّم». وبثت وكالات الأنباء العالمية صوراً لأشكال فنية رسمها اطفال، إضافة إلى رسّامين هواة من اللاجئين، رسموا على الجوانب الداخلية والخارجية لأغطية الخيم. وتتناول الأشكال الفنية التي كان بعضها في غاية الدقة ومكتملة للعناصر الأساسية في الرسم موضوعات عديدة، منها قضية العودة إلى الوطن، الأمر الذي يشير إلى مدى الشوق الذي يشعر به الأطفال إلى ديارهم التي تتعرض للتدمير على يد قوات النظام . وإحدى هذه الرسوم تظهر رجلاً بثياب رثّة يحمل على كتفه زوادة الطعام المعلقة بقطعة خشبية من غصن شجرة ، وكتب الطفل أعلى الرسم :«أنا خارج يا بلادي..ولكن بحق من كوّنك..راجعون». وفي رسم آخر يبدو فيه بصمة احترافية نجد شابة جميلة مقيّدة بالسلاسل، وصقر كتب عليه «الجيش الحر» ليحميها، فيما تظهر أفعى ضخمة في المقابل، وكتب أعلى منها اسم «إيران» في إشارة إلى الدعم الذي يلقاه النظام الأسدي من إيران.

ولا تغيب رمزيات الحب في مثل هذه الظروف، فأحدهم رسم فتاة تبدو شاحبة وعيناها دامعتان، فيما في الخلفية تبدو الفتاة ذاتها مع حبيبها المفترض، في مشهد يقارن بين الحال التي هي عليها وحالها في السابق، وكأن لسان حال الرسام يريد أن يعبر عن ذبول أحلام اللاجئين، لكن هذه الأحلام ستتحقق لأن الثورة قامت ضد الكوابيس التي عاشها الشعب طيلة ما يقارب خمسة عقود.